استراتيجية بعثرة التلاحمات السوسيولوجية ودورها في إعاقة تقدم حركة ما بعد الحداثة- دراسة حالة الأزمة الأمنية الليبية

أ. يونس عجال[1]

الملخص:

من خلال نموذج الأزمة الأمنية الليبية، يتبين أن مفهوم الأمن القومي لم يعد محدداً بواسطة القوى الوطنية والمحلية وحدها، ولم يعد شأناً داخلياً خالصاً، كما هي المفهمة التقليدية لنظام وستفاليا (1648) حول مفهوم الدولة القومية. وإنما وجدت العديد من الأطراف معنية بما يجري داخل ليبيا، إلى درجة أنها أصبحت تنظر إلى الاستقرار الأمني الداخلي كمصلحة وطنية بسبب تدفق أشكال التهديد الأمني نحو أراضيها وعطباً قاسياً لاستقرارها وأمنها المجتمعي، وسيتم التطرق من خلال هذه الدراسة إلى أهم الفواعل الداخلية والخارجية المؤثرة في مخرجات الوضع الأمني والسياسي الليبي ودول الجوار.

Summary:

Through the Libyan security crisis model, the concept of national security is no longer defined by national and local forces alone and is no longer either a purely domestic affair, as is the traditional understanding of the Westphalia system (1648) on the

[1] الجامعة جزائر– كلية العلوم السياسية و الإعلام

concept of nation state. But many parties are concerned about what is going on inside Libya, to the extent that they are looking at the internal security stability as a national interest because of the influx of security threats towards their lands and a severe thirst for their stability and social security. The study will discuss the main internal and external factors affecting the situation outcomes Security and political and Libyan neighboring countries.

تقديم:

بعد أن أسقط الشعب الليبي النظام الديكتاتوري السابق، منذ اندلاع أحداث 17 فبراير 2011 في ظل ما سمي –بالربيع العربي- وجدت ليبيا نفسها تعيش فوق بؤر الإرهاب والتهريب والسلاح وعجز الدولة عن إصلاح نفسها، ومسار بناء الحرية وبناء الدولة المدنية الديمقراطية التعددية التي وعد بها المجلس الوطني الانتقالي، هي بعيدة المنال في ظل عملية استبدال سلطة الديكتاتور الراحل بسلطة الميليشيات المسلحة، التي تجر البلاد نحو حرب أهلية. وطفت النزعة القبلية إلى السطح، حيث حاولت كل قبيلة فرض آرائها وشروطها على المجالس المحلية. المخرجة الأمنية الرئيسية للدور المهيمن المخوّل للقبيلة على حساب الفواعل تحت وطنية الأخرى خلال الأربعين سنة من حكم القذافي، انعكست في بقاء المجتمع العام تحت سيطرة القبيلة والنزعة المحافظة في مقابل إعاقة تقدم حركة الحداثة بواسطة القوى الثقافية المتنورة مثل جماعات المجتمع

المدني، الجمعيات النسائية والأحزاب السياسية؛ وبالتالي استمرار التهديدات الكامنة في عطب الأمن المجتمعي. تحمل النظرة القبلية في طياتها التفسيرات الصارمة حول طريقة إدارة الدولة وتوجيه المجتمع العام، وبالتالي عدم القدرة على إنتاج الاستجابات المناسبة للتعامل مع التحديات الأمنية والمطالب المجتمعية؛ التي انعكست بشكل أساسي في عدم قدرة النظام السياسي على التطور والتكيف مع متطلبات وتغيرات بيئة النظام الدولي طيلة أربعين سنة.

الإشكالية البحثية:

شكلت القبيلة من منظور بعض الباحثين والمفكرين، عائقا كبيراً أمام التنمية السياسية للمجتمع الحداثي؛ وذلك من خلال تشكيلها للفرد الذي يعتمد في أنشطته المجتمعية المختلفة على انتمائه للقبيلة وليس الدولة؛ بواسطة الاعتقاد الثابت في أن القبيلة هي مصدر الثروة والامتيازات وتمكينه ومساعدته على تسلق نظام الترقيات ضمن السلم الهرمي للنظام السياسي. وتمثل الجمهورية الليبية إحدى النماذج الأكثر شيوعا في الوطن العربي لهذه المقاربة القبلية، فدور القبيلة لم يتفاعل من فراغ، اشتق أهميته وقوته من تلك المكانة والقيمة السياسية التي منحها اياه نظام القذافي كدور حيوي يمكن الاعتماد عليه في استمرار النظام السياسي. اعتمد القذافي على القبائل في دعم نظامه عبر إستراتيجية بعثرة التلاحمات السوسيولوجية من أجل خدمة التلاحم حول مركز شخصه، وعبر سنوات من عمل هذه الإستراتيجية، تكونت ثقافة العداء والخصومة بين القبائل ضد بعضها البعض لكن كلها تتواصل مع مركز شخصية القائد الأوحد.

وانتقلت ثقافة التشظي عبر العمليات السوسيولوجية في المستويات القبلية الدنيا من جيل لآخر حتى أضحت واقعاً ثقافياً ورمزياً يمارس إملاءاته النفسية والإدراكية والسلوكية المجتمعية؛ ويوجه الحياة السياسية نحو التبعثر وعدم الاتساق. ومن هذا المنطلق نطرح التساؤل العام التالي: **كيف ساهمت الإستراتيجية الليبية لبعثرة التلاحمات السوسيولوجية في إعاقة تقدم حركة الحداثة؟**

التساؤلات الفرعية:

1. ما هي عوامل التغذية الأولية لعدم الاستقرار في ليبيا، وما هي مظاهر التغذية الرجعية والتعزيز الذاتي لحالة انعدام الأمن؟
2. ما هي المصادر البنائية والرمزية لعدم الاستقرار واستمرار الأزمة الليبية؟
3. ما هي معوقات التوازن السياسي والمجتمعي الليبي؟
4. ما هو دور الدبلوماسية الجزائرية في مواجهة الأزمة الليبية؟

منهج الدراسة:

بسبب الطبيعة التحليلية للدراسة، يتم تبني منهجين رئيسيين لتفسير تعقيدات قضية استراتيجية بعثرة التلاحمات السوسيولوجية ودورها في إعاقة تقدم حركة الحداثة في المجتمعات العربية، وهما: المنهج الوصفي ومنهج دراسة حالة.

أ)المنهج الوصفي

من المناهج الأكثر مناسبة في تحليل الموضوع، يعرف بأنه :" طريقة لوصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كميا عن طريق جمع معلومات مقننة عن المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة"[2]. وهناك من يعرفه بأنه: " يقوم...على وصف ظاهرة من الظواهر للوصول إلى أسباب هذه الظاهرة، و العوامل التي تتحكم فيها واستخلاص النتائج لتعميمها، و يتم ذلك وفق خطة بحثية معينة وذلك من خلال تجميع البيانات وتنظيمها وتحليلها"[3].وهناك من يرى أن البحوث التي تعتمد على الوصف هي: " البحوث التي تركز على دراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بوصف طبيعة وسمات وخصائص مجتمع ما أو جماعة ما، إذ بعد الدراسة الكشفية يتم التنقل بين الفروض التي تم استخراجها للتوصل إلى أهمها"[4]. وهناك من يرى أداة الوصف: "تحاول...جمع بيانات دقيقة عن الظاهرة التي يتصدى لدراستها في ظروفها الراهنة وإن كان تحاول أحيانا تحديد العلاقات بين هذه الظاهرة والظواهر التي يبدو أنها في طريقها للتطور أو النمو ووضع تنبؤات عنها".[5]

---

[2] عمار بوحوش و محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي و طرق إعداد البحوث، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995)، ص 107.

[3] محمد مبارك محمد الصاوي، البحث العلمي: أسسه و طريقة كتابته، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1992)، ص 107.

[4] جبارة عطية جبارة، علم الاجتماع الإعلام، (الاسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطبعة و النشر، 2001)، ص202.

[5] عباس محمود عوض، في علم النفس الاجتماعي،(بيروت: دار النهضة العربية، 1980)، ص ص 19-20.

ب)منهج دراسة حالة:

يعتبر منهج دراسة الحالة من أهم المناهج في استقصاء تفاصيل مشكلة سياسية أو مسألة معينة أو قضية أو تحليل سلوك سياسي محدد. يتضمن هذا المنهج تجميع البيانات حول دولة معينة أو نظام سياسي معين أو فئة أو أقلية معينة؛ مثل تجميع المعلومات حول اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية أو عن العرب كأقلية في بريطانيا أو دراسة سياسة خارجية لدولة معينة أو أزمة أمنية في منطقة ما من العالم.[6]

دراسة الحالة هي دراسة متعمقة للعوامل المتشابكة التي تمثل جذور الحالة ومحتوياتها، بحيث تتخطى الجوانب الظاهرية لموضوع الدراسة إلى الأسس الأولى للنشأة والتطور عبر فترات زمنية معينة والتغيرات التي طرأت عليها؛ فهي منهج يحاكي الدراسة التاريخية للحالة أو المجتمع، بعض الباحثين من يؤكدون على الأهمية المنهجية للفصل بين المنهج التاريخي ومنهج دراسة الحالة لوجود بعض الفوارق المميزة بينهما، وبعض آخر يجعل دراسة الحالة جزءا من المنهج الوصفي عندما يحلل بواسطتها العلاقات المتبادلة، ويراها البعض الآخر منهجا مميزا لكونه يهدف إلى التعرف على وضعية واحدة معينة، وبطريقة تفصيلية دقيقة.[7]

الكلمات المفتاحية للدراسة:

الأمن الإقليمي، الأزمة الأمنية، التوازن السياسي، السوسيولوجيا المجتمعية.

---

[6] محمد سليمان الديجاني، منذر سليمان الدجاني، منهجية البحث العلمي في علم السياسة، عمان: دار زهران، 2008، ص 88.

[7] صلاح الدين شيخ، منهجية البحث العلمي للجامعيين، الجزائر: دار العلوم، 2003، ص 152.

محاور الدراسة:

- **المحور الأول:** ضعف أداء القوى السياسية وإعاقة الانتقال الديمقراطي.
- **المحور الثاني:** الدور السياسي للقبيلة وإعاقة التوازنات السياسية والمجتمعية.
- **المحور الثالث:** دور الدبلوماسية الجزائرية في مواجهة الأزمة الليبية واعتبارات الأمن الإقليمي

المحور الأول: ضعف أداء القوى السياسية وإعاقة الانتقال الديمقراطي

أولاً: حزب الوطن

هو حزب ذو خلفية إسلامية أسس من قبل قائد المجلس العسكري في طرابلس عبد الحكيم بلحاج الذي قاد معركة طرد كتائب القذافي من العاصمة في رمضان 2011 وارتبط اسمه بهذا النجاح العسكري المدوي الذي أخرج معمر القذافي وحكومته من العاصمة كمؤشر على انهيار النظام السياسي في ليبيا. ولزعيم الحزب تاريخ طويل مع الجماعات الإسلامية المسلحة، إذ أنه شارك في قتال الروس في أفغانستان خلال فترة ثمانينيات القرن العشرين، ثم أسس جماعة القتال الإسلامية الليبية وتم اعتقاله خارج البلاد وسلّم للسلطات الليبية، ثم أطلاق سراحه في مبادرة القذافي للتصالح مع العناصر الإسلامية في أواخر فترة حكمه. لذلك، كانت هناك خلفية عسكرية مكنته من الانخراط في العمليات العسكرية خلال

نشوب الاحتجاجات الشعبية وتبوء مركز القيادة، لكن بعد انتهاء الحرب الأهلية وانهيار نظام القذافي أثر ترك العمل العسكري والانخراط في السياسة وطرح الرؤية الإسلامية المعتدلة إظهاراً منه لتخليه عن الفكر المتطرف لتنظيم القاعدة والسلفية الجهادية.

تضمن برنامج الحزب الأفكار السياسية المعتدلة مثل حرية الرأي والتعبير، العدالة وحماية حقوق المساواة وتبني الديمقراطية والمشاركة السياسية والتعاون مع الأحزاب السياسية الأخرى لإدارة البلاد، كانعكاس لإقامة التعددية السياسية فيما بعد نظام القذافي.

هناك عدد آخر من الأحزاب السياسية الليبية التي ظهرت عقب انهيار نظام معمر القذافي، تتبنى العمل السياسي والمشاركة في تأسيس نظام سياسي مدني وتعزيز الحريات العامة ودور المجتمع المدني، والتي منها حزب "الاتحاد من أجل الوطن" الذي تأسس في يناير 2012، برئاسة عبد الرحمن الصويحي وتبنى شعار سياسي يلخص الاتجاه العام لبرنامجه يحمل عنوان "ليبيا الجديدة بوجوه جديدة"، وكان يرمي من وراء ذلك إلى دعم حقوق ومطالب الثوار المشروعة في السياسة وصناعة القرارات الوطنية، بناء الاقتصاد الليبي والتصدي لمحاولات عسكرة الثورة أو الدولة والمساهمة في جهود المصالحة الوطنية بين جميع أطياف المجتمع الليبي.

كذلك هناك حزب **"الجبهة الوطنية"** الذي هو الآخر تأسس في عام 2012 من قبل مجموعة من الشخصيات المتعددة الميول السياسية: ليبرالية وإسلامية، كانوا أعضاء في المجلس الانتقالي وآخرين أعضاء في

الحكومة الانتقالية، مثل سالم قنام نائب رئيس المجلس الوطني، وانتخب محمد يوسف المقريف رئيسا له، وهو تابع للجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا؛ بالإضافة إلى بعض الشخصيات الإسلامية ذات ميول ليبرالية. أظهرت الجبهة ميولها للسياسة الليبرالية من خلال التأكيد على الالتزام بالديمقراطية، فصل السلطات، الالتزام بالتعددية السياسية والحزبية، التداول السلمي على السلطة، اعتماد الشفافية والمساءلة والمحاسبة حول طرق إدارة مؤسسات الدولية ومشاريع التنمية وطرق صرف أموال الدولة خاصة فيما يتعلق بمداخيل النفط.

يمكن إدراج في قائمة القوى السياسية الليبية الجديدة التي انبثقت عقب اختفاء نظام معمر القذافي، حزب **"تجمع الأمة"** ذو الإيديولوجية الإسلامية الذي أسس من قبل قيادات وأعضاء الجماعة الإسلامية المقاتلة الليبية سابقا، وقد نص ميثاق الحزب على مجموعة من الأهداف من أهمها:

- ترسيخ مفهوم التعددية والتداول السلمي على السلطة،
- حماية الأسرة من التفكك وتعزيز القيم الأخلاقية الإسلامية،
- تعزيز دور المرأة وإتاحة الفرص أمامها للمشاركة في الحياة العامة في إطار الفضائل والقيم الإسلامية".[8]

إلا أن المشكل الرئيسي الذي واجه عمل الأحزاب السياسية بصفة عامة في ممارسة السياسة والانتقال بالدولة إلى حالة الاستقرار الأمني والتعافي الاقتصادي هو القوى الثورية في حد ذاتها التي أطاحت بنظام القذافي،

[8] مركز المسبار للدراسات والبحوث، الإسلاميون في ليبيا بعد الثورة: نوفمبر (دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2012)، ص ص. 151-52.

والتي بقيت خارج اللعبة الحزبية ولم تستطع الأحزاب احتواء طموحاتها وتأطير أفرادها في العمل السياسي بسبب النزعة العسكرتارية التي تعمقت في الوعي الشعبي طيلة أربعين سنة من حكم معمر القذافي. نشب النزاع المسلح بين هذه القوى مما خلق أزمات أمنية معقدة وعدم استقرار خاصة في المدن الكبرى والمناطق الساحلية التي تحتوي على مرافئ تصدير النفط واستقبال البضائع الخارجية. فقد نشبت صراعات مسلحة على السلطة خارج العملية السياسية بين ثوار الزنتان وثوار مصراتة، وتحولت بعض كتائب القذافي إلى موالية للخليفة حفتر والبعض الآخر أعلن انتماءه لتنظيم الدولة الإسلامية وسيطر على مدينة سرت مسقط رأس العقيد معمر القذافي.[9]

ثانياً: حزب العدالة والبناء

يصنف حزب العدالة والبناء إحدى القوى السياسية الإسلامية الأكبر في ليبيا وهو محسوب على جماعة الإخوان المسلمين، بالرغم من إصرار مسئولي الحزب على أنهم هيئة سياسية مفتوحة على كل الشرائح الليبية وليس ملتزمين بتوجيهات المرشد العام للإخوان في ليبيا. ويعتبر هذا الحزب القوة السياسية الثانية في البلاد بعد التحالف الليبرالي بقيادة محمود جبريل المكوّن من عدد كبير من الأحزاب العلمانية الليبرالية. لقد حصد حزب العدالة والبناء 41 مقعدا من أصل 200 مقعد في البرلمان أو ما يسمى بالمؤتمر الوطني العام في انتخابات 2012، وذلك بعد حصوله على نسبة 20.5% من الأصوات، بالرغم من الظروف الصعبة التي جرت في

[9] مركز المسبار للدراسات والبحوث، مرجع سبق ذكره، ص ص. 152-56.

الانتخابات باعتبارها أول تجربة عمل سياسي ديمقراطي في تاريخ المجتمع الليبي.[10]

تأثر الحزب بشكل مأساوي بما حدث في مصر في 03 جويلية 2013، عندما ناصبه خليفة حفتر العداء، الأمر الذي جعل قيادة الحزب تلجأ مع مجموعة من القوى السياسية تتمسك باستمرار عمل المؤتمر الوطني العام، لتوثيق علاقتها بالقوى الإقليمية خاصة تونس والجزائر والمغرب، إذ شاركت مثلا قيادة الحزب في الحوارات السياسية المتكررة بين الأطراف الليبية التي التأمت في الجزائر بين عام 2014 و2015؛ من أجل الدعم الإقليمي السياسي لموقف الحزب حول مواجهة سياسة الإقصاء الأمني المتبناة من قبل خليفة حفتر والقوى الليبرالية الموالية له.

ثالثاً: تحالف القوى الوطنية

تشكل تحالف مجموعة من الأحزاب ذات الإيديولوجية الليبرالية عقب سقوط نظام معمر القذافي، كان البعض منها ممثلا في المجلس الانتقالي والبعض الآخر ليست كذلك؛ وكانت الغاية التي تجمع بينها الدخول للانتخابات المقبلة بقائمة واحدة لمواجهة أي احتمال لفوز حزب العدالة والبناء والأحزاب الإسلامية الأخرى بالأغلبية الساحقة. بسبب المخاوف من هيمنة أحزاب الإسلام السياسي على مقاعد المؤتمر الوطني العام، تحالف ما يقارب سبعة عشر حزبا بقيادة رئيس الحكومة السابق محمود

[10] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ليبيا ومخاوف الانزلاق في طريق الاقتتال_الأهلي_ الشامل (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص. 03-05.

جبريل. بالرغم من حصول التحالف الليبرالي على أغلبية المقاعد، إلا أن تشكيله للحكومة لم يؤد تحقيق الاستقرار السياسي والأمني في ليبيا، بسبب أعباء التراكمات السياسية، البنيوية، الاقتصادية والأمنية التي اصطدمت بها الحكومة الجديدة في الأشهر الأولى. إلا أن المشكلة الرئيسية التي واجهت حكومة التحالف الليبرالي بقيادة علي زيدان هي عدم قدرتها على السيطرة على المليشيات المسلحة والتعامل مع مطالبها حول العمل وحقوقها، خاصة وأن هذه الأخيرة تنظر لنفسها على أنها هي التي أسقطت حكومة القذافي وكسبت الحرب وليس تجمعات الأحزاب الذين كان معظم قادتها أعضاء في المجلس الانتقالي وليس في جبهات القتال. بالإضافة إلى عدم قدرة الحكومة على إعادة بناء المؤسسات الأمنية والعسكرية وتأهيل مؤسسات الدولة. وكانت من المواقف الصعبة التي واجهت حكومة علي زيدان قيام المليشيات المسلحة باقتحام المقرات الحكومية، وكانت آخرها قيام هذه الجماعات باختطاف رئيس الحكومة لمدة ثلاثة أيام في ماي 2013.

المحور الثاني: الدور السياسي للقبيلة وإعاقة التوازنات السياسية والمجتمعية

من الناحية المفاهيمية، عرّف محمد عاطف غيث القبيلة بأنها: "وحدة متماسكة اجتماعيا، ترتبط بإقليم، وتعتبر في نظر أعضائها ذات استقلالية سياسية".[11]

[11] عبد الوهاب بن خليف، "أزمة المواطنة في المجتمع الليبي في ظل التوازنات بين القبيلة والدولة"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية 1(جوان 2014): 60.

خريطة توضح التوزيع القبائلي في ليبيا[12]

أولاً: التوظيف السياسي التاريخي للقبيلة

أشار المؤرخ الليبي عبد العزيز نجم إلى أن عدد القبائل الليبية يبلغ حوالي 140 قبيلة وعائلة تشكل في العموم المجتمع، كانت لها علاقات متفاوتة الصلة والتحالف مع النظام السابق؛ إلا أن هناك بعض القبائل كان لها نفوذ قابل للملاحظة لعدة أسباب، منها أن البعض منها يقطن مناطق حيوية للنظام السياسي مثل العاصمة والمناطق التي تحتوي حقول النفط، والبعض الآخر بسبب حجمها الديمغرافي الكبير الذي يعتبر مصدراً مهما

[12] متوفر على الموقع الالكتروني التالي: http://images.google.fr/imgres?imgurl=http%3A%2F%2Farchive.alqabas.com تاريخ الاطلاع: 15 مارس2016

لتجنيد أفراد قوات الأمن والجيش، والبعض الآخر كانت تشكل جزءً من النظام السياسي مثل القذاذفة في مدينة سرت وغيرها. إذا أخذنا معيار النفوذ السياسي والعلاقة مع النظام السياسي، فإن هناك فقط ثلاثين قبيلة تقريبا التي شكلت ثقلا مجتمعيا وسياسيا في استمرار النظام السياسي طيلة فترة حكم معمر القذافي ووفقا للدراسة السوسيولوجية التي أجرتها أمال العبيدي من جامعة قاريونس بنغازي، "فإن أكبر القبائل العربية في ليبيا وأكثرها نفوذا هي قبيلة بني سالم (في برقة) وقبيلة بني هلال (غرب ليبيا). وفي الشمال الغربي من ليبيا (إقليم طرابلس) فإن أهم القبائل هي ورفلة، وترهونة، وفي منطقة برقة، كقبائل كراغلة والتواجر والرملة. أما قبيلة القذافي فقد كانت صغيرة ".[13]

القبيلة	عدد قطع السلاح
الدرسة (برقة)	6000
العواقير	14000
الزوية	11000
الرجبان والزنتان	2500
الصيعان	5000
الحرابة	5000

[13] منصورية مخفي، نظام القذافي في قبضة القبائل الليبية، مارس 2011، مقال من مركز الجزيرة للدراسات، متوفر على الموقع الإلكتروني بتاريخ فبراير 2014 ، www.aljazeera.net/studies

الجدول 1: االطابع العسكري للقبيلة الليبية في بدايات القرن (1911-1920)[14]

في سياق التوظيف السياسي التاريخي للقبيلة في المجتمع الليبي، اعتمد معمر القذافي بشكل كبير على دعم القبائل في تثبيت استقرار النظام السياسي خلال فترة أربعين سنة من حكمه -ولو بمستويات مختلفة وأساليب متباينة- بواسطة شراء ولائها بالأموال وإشراكها في بعض مناصب الحكم؛ لذلك هي الطرف الأبرز الذي وجد نفسه خاسرا من انهيار نظام القذافي في خريف 2011، وبذلك شكلت شوكة غائرة في كيان النظام السياسي الوليد بعد الحرب الأهلية والهشاشة الأمنية، اقتصاديا وسياسيا. لكن تعامل القذافي مع القبائل، خاصة في جنوب البلاد كان مصلحياً بحتاً وبسبب بعثرتها في صحراء عميقة الامتدادات الجغرافية، لم يكن لدورها أي تأثير على مسار الصراع في المناطق الساحلية المكتظة بالسكان والمتمردة على نظام القذافي خاصة في بنغازي وطرابلس. إذ لم تكن منظمة، ولا بالعدد الوفير الذي يمكن أن يؤثر على مسار الأحداث في المناطق الحضرية الكثيفة والثائرة.

لم يتعامل القذافي مع القبائل ككتلة سوسيولوجية موحدة، وإنما تعامل مع كل طرف وفق الوضعية الاجتماعية والاقتصادية والمنطقة التي تنتمي إليها كل قبيلة، بحيث أنه راهن على الخلافات والصراعات بينها حتى لا تتوحد ضده خاصة تلك التي تقطن المناطق الحيوية للدولة مثل مناطق

---

[14] محمد نجيب بوطالب، الظواهر القبلية و الجهوية في المجتمع العربي المعاصر: دراسة مقارنة للثورتين التونسية و الليبية، (ط1، قطر، الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسات السياسات، 2012)، ص 70.

منابع النفط ومسارات عبور أنابيبه نحو الموانئ البحرية نحو الأسواق العالمية.

أدت الأساليب المتباينة للتعامل مع القبائل من قبل نظام معمر القذافي إلى ظهور خصومات سياسية بينها واستمرار القديمة منها، فعلى سبيل مثال هناك خصومة بين قبيلة الزنتان في جبل نفوسة وجيرانهم أهل الرياينة الغربية الذين كانوا حلفاء مقربين من العقيد معمر القذافي، ومتهمين في نظر قبيلة الزنتان بأنهم أيضا تحالفوا مع الاستعمار الإيطالي في أربعينيات القرن العشرين. بحكم هذه العلاقة المشحونة بالتناقض والخصومة، انحازت قبيلة الزنتان إلى جانب الاحتجاجات الشعبية في 17 فبراير 2011، في حين انحاز أهل الرياينة الغربية إلى جانب قوات القذافي. لقد استمرت الآثار الأمنية-السياسية للخلافات التاريخية بين القبيلتين إلى ما بعد القذافي من خلال نشوب النزاعات الأهلية المسلحة بينهما من حين لآخر ونزوح ما يقارب 470 عائلة من بلدة الرياينة الغربية نحو مناطق أخرى هربا من الاشتباكات المسلحة. بسبب العلاقة الوثيقة بين نظام القذافي والقبائل الليبية، قاتلت الكثير منها إلى جانبه مثل قبيلة الورفله، المقارحة، القذاذفة وترهونه؛ لقد هدد القذافي ونفذ تهديده خلال الاحتجاجات الشعبية بتسليح القبائل من أجل تعقيد الوضع الأمني أمام القوى الثورية الجديدة، على خلفية الديمغرافية التي تنتمي لهذه الفئة من فواعل الأزمة الأمنية الليبية والمقدرة بحولي مليون نسمة، أي ما يعادل ثلث مجموع السكان؛ وربما هذه الديمغرافيا القبلية هي التي جعلت القذافي

يقول عشية تصاعد حدة الاحتجاجات الشعبية ضده بأن *"وراءه ملايين الليبيين"*.

في سياق التحليل الأمني لدور القبيلة في الأزمة الأمنية الليبية، دائما يملأ القبيلة الفراغ الأمني في البيئات الأمنية الهشة أو التي تعاني من الصراعات الأهلية والانفلات الأمني وشيوع الاحتراب الأهلي؛ كالجاري بعد انهيار نظام القذافي في ليبيا. مثلا في جنوب البلاد، نشبت صراعات قبلية كبيرة في بني وليد بالقرب من المنشآت النفطية في عام 2012، استدعت إرسال تعزيزات عسكرية من الشمال، وهو الوضع الذي خلق فراغا أمنيا كبيرا في المدن الكبيرة أدت إلى نشوب نزاعات دامية في العاصمة والمدن الأخرى.[15]

لا شك في أن القبيلة كان لها دور في المجتمعات العربية والتاريخ السياسي العربي منذ منتصف القرن العشرين، لكن هذا عكس في حقيقة الأمر جوانب الضعف في انتقال هذه المجتمعات إلى حالة الحداثة، وبالتالي حملت معه بذور العطب الأمني وفي بعض الأحيان الصراعات الأهلية في مقابل شيوع السطوة الأمنية على المجتمع تحت مبرر أن الأمن أولا وتعزيز إدراكات وجود عدو خارجي (كانت إسرائيل هي الطرف الأكثر

---

[15] الصراعات القبلية بالقرب من المنشآت النفطية عام 2012، أخبار ليبيا السياسية، متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: http://www.un.org/events/res_1325e.pdf، تاريخ الاطلاع: 15 نوفمبر 2013

تأهيلا في التسويق السياسي لتوحيد العدو الخارجي[16]) يستهدف الوحدة الوطنية للأمة.

من ناحية التحليل السياسي الواقعي في سياق فهم الأزمة الأمنية الليبية، تعتبر القبلية معطى إمبريقى لابد أن يؤخذ بعين الاعتبار، سواء بسبب جوهريتها في النظام السياسي السابق، أو بسبب تصنيفها كإحدى الأطراف الخاسرة في الحرب الأهلية في 2011، على الأقل تلك التي ساندت نظام معمر القذافي في مواجهة التمرد المسلح عبر الحدود.

من الناحية التاريخية، تعامل نظام معمر القذافي مع القبيلة كمكوّن أساسي في تثبيت استقرار النظام السياسي على خلفية غياب الأحزاب السياسية وجماعات المجتمع المدني بالمعنى الحديث للكلمة؛ فوجد البديل في القبائل التي يبلغ عددها تقريبا 140 قبيلة، وهو عدد له وزنه السوسيولوجي في الاستقرار الاجتماعي-السياسي. وكانت المبادرة العملية لتجسيد الدور السياسي للقبيلة والاستعانة بها في تحقيق الاستقرار بين المناطق والتوازنات السياسية والمجتمعية، إنشاء ما يسمى "بالنوادي القبلية" في عام 1977[17]، التي في الحقيقة كانت تتولى مهام أمنية استخبارية حول تعقب حركة الشباب في المناطق القبلية وجمع المعلومات

---

[16] Zeev Maoz, National Choice sand International Process (Cambridge, New York, Port Chester, Melbourne, Sydney: Cambridge University Press, 1990) pp. 503 -06.

[17] محمد نجيب بوطالب، الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر: دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص ص. 65-74.

حول الأفكار والأنشطة التي يقومون بها، مقابل الأموال التي كانت تتلقاها من حكومة معمر القذافي.

تعتبر القبيلة إحدى المفاتيح المهمة في فهم آليات البناء الاجتماعي الليبي من خلال المؤشرات التي اقترحها محمد نجيب بوطالب، والمحددة في مجموعة النقاط التالية:

1) تداخل الأدوار لدى الفاعلين لا يخفي أولوية الولاء القبلي والعشائري لديهم، مما يعني استمرار التأثير القبلي على السياسات الوطنية في مضمونها الاقتصادي الاجتماعي وفي مضمونها الأمني (سواء في اتجاه استقرار النظام السياسي أو باتجاه تقويض الأمن المجتمعي ونشوب النزاعات الأهلية).

2) وجود رد فعل ملحوظ على الفشل الإيديولوجي للدولة التي بناها العقيد معمر القذافي منذ عام 1969 بالرجوع إلى الاعتماد على دور القبيلة في المحافظة على الاستقرار الأمني واستمرار النظام السياسي بطرق أخرى غير الوظيفية أو بطريقة تسري في الاتجاه المعاكس للمنظور الوظيفي أو بتعبير روبرت ميرتن[18] شيوع العيوب الوظيفية؛ فضلا عن فشل برامج التحديث، خصوصا حينما يستمر الفراغ المؤسساتي السياسي داخل المجتمع.

3) استمرار خضوع عمليات الانتداب السياسي والأمني داخل النظام السياسي الليبي لاعتبارات قبلية طيلة فترة حكم القذافي، وصعوبة الخروج

---

[18] نيكولا تيماشيف، نظرية علم الاجتماع، تر. محمود عودة وآخرون (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1997)، ص ص. 322-24.

من ذلك الاعتبار بسبب ظاهرة التسلح الشعبي وشيوع النزعة الأمنية داخل المجتمع القائمة على حماية واستمرار الزعيم على رأس النظام السياسي.

4) الاعتماد في طريقة إدارة مؤسسات الحكومة والهيئات المجتمعية على التحالفات القبلية، من خلال مراعاة التوازنات في إسناد الوظائف والمسؤوليات الكبيرة في الدولة، طالما أن النظام ليس ديمقراطيا ولا يعتمد على معيار الكفاءة المهنية في إدارة الدولة.

5) تراجع دور النخب السياسية والأكاديمية والثقافية والفنية وحتى الدينية وكل ما من شأنه أن يخلق التعددية والتنوع في الآراء والحوار السياسي وأشكال الاتصال السياسي المفتوح والحرية في التعبير السلمي عن الآراء والأفكار -سواء في العلاقات المجتمعية العامة أو ضمن مؤسسات المجتمع مثل المدارس والجامعات والمصانع والتظاهرات الرياضية- حول قضايا المجتمع، وبالتالي إلغاء التعددية الثقافية التي مكنت لسيطرة القبيلة وثقافة المجتمع المحافظ.

6) استمرار الأعراف القبلية والقيم البدوية داخل المنظومة الاجتماعية وكذا شيوع الثقافة القبلية كمحتوى للعمليات السياسية وكموجهة للسلوك العام للمجتمع.[19]

امتد تأثير الثقافة القبلية إلى فترة مع بعد القذافي حيث المناخ الديمقراطي المفتوح على مصراعيه وبدون قيود؛ الأمر الذي ساعد على تغذية الثقافة القبلية وشيوعها عبر الإقليم والمدفوعة بروح الانتقام لدى البعض والخوف من خسارة الامتيازات السياسية السابقة لدى البعض الآخر. عبّر أحد

[19] محمد نجيب بوطالب، مرجع سبق ذكره، ص ص.100-01.

الأكاديميين الليبيين الدكتور محمد علي عز الدين عن ثقافة التشظي للقبيلة في المجتمع الليبي خلال مرحلة حكم معمر القذافي، الممتد تأثيرها إلى ما بعد اختفائه من المشهد الوطني تماما بقوله: *".. وقد دعم نظام القذافي القبيلة في ليبيا بكل ما أوتي من قوة لنشر الفرقة بين أفراد الشعب وزرع الفتنة بينهم، حتى إن المناصب المحلية في المدن والأرياف كانت توزع على أساس القبيلة ومدى كبر القبيلة وقوتها، فتعيى المناصب وتمنح للأشخاص، بالإضافة لمدى قناعة الشخص بأفكار اللجان الثورية، وكان معيار اختيار وتعيين مدراء الإدارات المحلية على أسس قبلية لا يعتمد فيه مبدأ الكفاءة ولا المؤهل العلمي لاعتلاء المناصب. وأزمة الهوية في المجتمعات القبلية تظهر واضحة، حيث إن الفرد يعاني من ازدواجية الولاء، هل سيرجع إلى القبيلة أم إلى الدولة، وغالبا ما يكون انتماؤه إلى القبيلة أقرب وأصدق من انتمائه إلى الدولة"* [20].

هذا المحتوى لتأثير القبيلة على تشظي المجتمع الذي عبّر عنه محمد علي عز الدين في عهد القذافي قد امتد إلى مرحلة ما بعده، ولكن بتأثير أكثر مأساوية بسبب البيئة الأمنية الهشة عقب نهاية الحرب الأهلية كما أشرنا من قبل.

[20] محمد علي عز الدين، التنمية المعاقة في ليبيا: دراسة تحليلية نقدية لعقود الظلام الأربعة (ليبيا: وزارة الثقافة والمجمع المدني، 2013)، ص ص. 143-44.

ثانيا: الصراعات القبلية والسلطة

بناءً على الخلفية السابقة حول انتشار النزعة القبلية على المجتمع الليبي بشكل عام، ظهرت الصراعات القبلية من جديد على المشهد الليبي في ظل بيئة أمنية شديدة الهشاشة، سواء من خلال استغلالها من قبل بعض القوى السياسية المتضررة من الوضع الجديد المنبثق عن انهيار نظام معمر القذافي، أو اندفاعها بنفسها وتحركها بواسطة أسباب قبلية للسيطرة على مصادر الثروة والضغط على السلطة الجديدة بواسطة الجماعات المتطرفة التي تحتضنها في مناطقها. يمكن في هذا الصدد، عرض بعض الأمثلة حول الصراعات القبلية على السلطة ومصادر الثروة، وهي:

أ) الصراع بين قبيلة الصيعان ونالوت في شهر سبتمبر 2012، عرف بـ "حادثة المرأة التي انتقمت من الثوار باستعمال السلاح"؛

ب) الصراع بين مجموعة من اتباع القبائل العربية والطوارق في غدامس غرب ليبيا لأسباب اثنية محركة بواسطة مصالح معينة؛

ج) استمرار الصراعات القبلية في منطقة بني وليد جنوب ليبيا، التي كانت أعنفها يومي 24 و25 جانفي 2012؛

د) ظهور جيش القبائل في منطقة الزنتان المناهض لحكومة طرابلس المدعومة من قبل قوات فجر ليبيا التي أغلبها من مدينة مصراتة؛ التي أدت إلى مواجهات دامية غرب ليبيا.

هـ) اندلاع اشتباكات مسلحة بين منطقة الزاوية ومنطقة ورشفانة بالماية؛

و) النزاعات المسلحة بين بني وليد وسوق الجمعة التي أدت إلى مقتل أكثر من 12 شخص؛

ي) الاشتباكات العسكرية في أقصى الجنوب بين قبائل التبو بتاريخ 5 ديسمبر 2012 حول السيطرة على تلك المناطق التي أصبحت ممراً مهماً للبضائع المهربة؛

ع) الصدامات المسلحة بين بين الزنتان والمشاشية بتاريخ: 13 ديسمبر 2011.[21]

يجب التذكير بأن النزاعات المسلحة القبلية ممتدة بجذورها إلى فترة حكم معمر القذافي كما سبقت الإشارة إليه، لكن المتغير المستقل الرئيسي المغذي للصدامات القبلية المسلحة من حين لآخر محدد في المواقف القبلية المتباينة إزاء الحرب الأهلية التي نشبت في 17 فبراير 2011، بحيث وقفت بعضها إلى جانب قوات معمر القذافي، في حين انحاز بعضها إلى جانب المتمردين؛ وهو الصراع الذي أدى إلى انهيار نظام القذافي في أكتوبر 2011.

كما أشرنا من قبل، الصراعات القبلية ممتدة في التاريخ السياسي الليبي الحديث منذ أيام الاستعمار الإيطالي في ثلاثينيات القرن الماضي، تتغذى بواسطة الاتهامات المتبادلة بالموالاة للاستعمار والمناهضين له. نفس الشيء خلال الحرب الأهلية في 2011، بعض القبائل انحازت إلى جانب القذافي وأخرى إلى جانب الثوار، وبعد انتهاء الحرب ظهرت معادلة سياسية أمنية جديدة، فريق قبلي خسر الحرب ويبحث عن استرجاع نفوذه وفريق آخر ربح الحرب ويريد أن ينتقم للماضي السياسي. لقد تجلت هذه الحالة بكل وضوح في الصراع القبلي في جبل نفوسة بين قبيلة الزنتان

[21] محمد نجيب بوطالب، مرجع سبق ذكره، ص ص. 87-89.

(التي انضم أهلها إلى الثوار) وقبيلة المشايشة (التي انضم أهلها إلى جانب النظام)، ويعود أصل المشكلة إلى نزاعات على الأراضي الزراعية خلال فترة الاستعمار الإيطالي. وهناك من يضيف العامل الإثني في تأجيج الصراعات الأهلية في المجتمع الليبي، مثلا الصراع بين مصراتة وتاورغاء، إذ يتميز سكان هذه الأخيرة بلون البشرة الداكنة ويُعتقد أن أصولهم تنحدر من أماكن مختلفة في أفريقيا، في حين يتميز سكان الأولى بلون بشرة فاتحة وينحدرون من خليط اثني عربي وتركي وركسي. وبالطبع الحالة العامة، فإن المناخ النفسي الذي يعيشه كل فرد غادر بيته ومدينته ومكان عمله سوف يكون على الأقل متعاطفا مع النظام السابق إن لم نقل جزء منه، في مقابل أن أفراد الجماعات المسلحة هم الناقمون على كل رمز يشير إلى الوضع السياسي السابق؛ ومن ثم كان النازحون الخزان البشري لتجنيد المناوئين للنظام الجديد وتعقيد الوضع الأمني الهش بعد نهاية الحرب الأهلية

ويمكن توضيح المواقف القبلية إزاء النزاع الأهلي من خلال **الجدول رقم 2** التالي[22]:

القبائل المساندة للمتمردين		**القبائل المساندة للقذافي**
العبيدات		القذاذفة
البراعصة		أولا سليمان

[22] محمد نجيب بوطالب، مرجع سبق ذكره، ص 15.

ورفلة (الشرق)		ورفلة (الغرب)
ترهونة (الشرق)		ترهونة (الغرب)
الزنتان		أمسلاتة
الرحيبات		العمامرة
كاباو		المعدان
أدرسة		الحرابة
نالوت		ورشفانة
الغزايا		المشاشية
جادو		تاورغة
يفرن		المقارحة
القلعة		أولاد يوسف
ككلة		النوايل
العواقير (بنغازي)		الصيعان
التوارق		العجيلات
شكشوك		الرقيعات
زوارة		الرياينة
الزاوية		القواليش
مصراطة		الأصابعة
الفرجان (الشرق)		الفرجان (سرت وترهونة)
قبائل مصراتة		قبائل الخمس

استمرار سيطرة النزعة القبلية على المجتمع الليبي التي تأخذ عادة صبغة البداوة، ونفوذ القبيلة على عمليات السياسة المحلية خاصة فيما يتعلق متابعة وملاحقة حركات الشباب في المناطق النائية؛ في مقابل الضعف الملحوظ لحركة تحديث المجتمع الليبي المتأصلة في عقلية العقيد معمر القذافي الذي استمر طيلة حكمه يمجّد نموذج البداوة من خلال رمز الخيمة؛ بالإضافة لمتغيرات مستقلة فرعية مسؤولة عن الميل الملحوظ للعنف المسلح سواء خلال أشهر التمرد ضد نظام القذافي أو في استمرار حركة العنف والفوضى الأمنية فيما بعد قيادة معمر القذافي. وتشتق النزعة القبلية نحو العنف المسلح من الافتراض العام الذي طرحه ابن خلدون[23] حول فكرة أن المجتمع البدوي (القبلي) هو أكثر ميلا نحو القتال والتمرد والاعتماد على الذات في حماية الممتلكات، تماما كما تفعل القبائل في الكثير من مجتمعات العالم الثالث مثل المجتمع الليبي.

لخّص الباحث المنصف ونّاس تأثير النزعة القبلية على المجتمع الليبي في نقطتين "1) التنصل من مسؤولية تحديث المجتمع الليبي اقتصاديا واجتماعيا وتطوير حياته السياسية وتوفير الآليات والمؤسسات التي تكفل التعبير المنظم والاندراج في الحداثة ..2) تغليب البدو على الحضر والريف على المدينة وجعل المجتمع برمته يعيش على إيقاع الصحراء.."[24]

---

[23] كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عبد الرحمان بن خلدون، عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، 7أج. (بيروت: دار الكتب العلمية، 1992)، 1: 134-47.

[24] المنصف وناس، الشخصية الليبية: ثالوث القبيلة، والغنيمة والغلبة (د. د.ن: الدار المتوسطية للنشر، 2014)، ص ص. 32-33.

وبالرغم من إعلان معمر القذافي عن ضرورة تسييس القبيلة لأنها تتحول إلى مصدر خطر على الدولة، إلا أنه من الناحية العملية كرّس الحياة القبلية في المجتمع الليبي من خلال ".. أن فلسفة النظام السابق كانت تقوم، فيما تقوم، على تدمير الدولة بكل هياكلها وعلى تشجيع الليبيين على المشاركة في التدمير بحجة القضاء على كل الحواجز والموانع بين الحاكم والمحكوم طورا وتحقيق الديمقراطية الشعبية المباشرة التي ترفض تماما التمثيل باعتباره تدجيلا طورا آخر"[25] .

من جهة أخرى، أخذ التأثير السياسي للقبيلة على المجتمع الليبي شكل ما سماه المنصف ونّاس *"بالغلبة.. اعتماداً على ثالوث الريع والخوف والزبونية"* ، ولو أن من ناحية الامتداد المعرفي، ترجع جذور هذا المصطلح إلى أطروحة ابن خلدون[26] حول الملك والتغلب عبر ديناميكية العصبية. في سياق التأثير السياسي والاجتماعي للقبيلة، أصبحت الآثار الأمنية والسوسيو-سياسية قابلة للملاحظة بسبب الاستغلال الكثيف والمتعمد للقبلية من قبل نظام القبيلة في صياغة مفردات السياسة والمخرجات الأمنية؛ التي امتدت في التأثير المأساوي إلى ما بعد فترة العقيد معمر القذافي، ومن المحتمل أن تستمر لعقود قادمة إلى أن تنتشر أشكال ومظاهر التحديث في المجتمع. كانت إحدى تلك الآثار المأساوية شيوع الثقافة القبلية ومن وراء ذلك مفهمة الإدراكات القبلية، بحيث أنتجت في النهاية الرجل القبلي بدل المواطن المدني؛ الموجه سلوكيا بواسطة

---

[25] نفس المرجع السابق، ص ص. 36-37.

[26] ابن خلدون، مرجع سبق ذكره، ص. 147.

الهوية القبلية وليس المواطنة. وقد عبّر عن ذلك المنصف وناس بقوله: *" ..ذلك أن الفاعل داخل أجهزة السلطة لا يعبر فقط عن هويته الفردية، وإنما كذلك عن مرجعيته القبلية؛ فهو موال لقبيلته وليس موالياً بالضرورة للدولة؛ وهو مرتبط بالجغرافيا القبلية أكثر من الوطن؛ وهو حريص على أن يضمن لقبيلته الحد الأدنى من الغلبة الريعية والمالية والخدماتية وخاصة السياسية بدل حرصه على توزيع عادل للثروات الوطنية"* [27].

المشكلة الأكثر تعقيدا، أن الهوية القبلية والإدراكات القبلية لم يتوقف تأثيرها عند حدود العلاقات الفردية الشخصية مع القبيلة، وإنما امتد إلى توزيع الرفاهية الاجتماعية والاختلال في النفوذ السياسي والأمني بين المناطق وداخل النظام السياسي الليبي؛ التي تحولت بعد انهيار نظام القذافي إلى صراعات مسلحة دامية من أجل تصحيح الاختلالات، استرجاع المكانات أو تصفية الحسابات القديمة. إن التأثير الأمني والسياسي والاجتماعي للغلبة القبلية في المجتمع الليبي متضمن في صياغة المنصف وناس عندما قال: *"فالغلبة، وفق معناها السياسي والاجتماعي، هي عبارة عن مجموعة من الحلقات المتشابكة والمترابطة التي تضمن للفاعل ريعا رمزيا وقوة إكراهية تحقق السطوة وإعادة إنتاج القبيلة ومنع تدفق الثروة، أفقيا وعموديا، من جهة الحيلولة دون وصولها إلى الفئات الخصمة من جهة أخرى. وبمقتضى هذا الفهم للغلبة، جرى إقصاء مدن وبلدات بكاملها من التنمية والريع البترولي"* [28].

---

[27] المنصف وناس، مرجع سبق ذكره، ص ص. 62-63.

[28] المنصف وناس، مرجع سبق ذكره، ص ص. 63-64.

المحور الثالث: دور الدبلوماسية الجزائرية في مواجهة الأزمة الليبية واعتبارات الأمن الإقليمي

شكلت الدبلوماسية الحذرة واعتبارات الأمن الإقليمي الإطار العام للموقف الجزائري منذ الأيام الأولى لنشوب الأزمة الليبية في فبراير 2011؛ بحيث أبقت على علاقاتها التاريخية مع رموز الحكومة الليبية السابقة دون التدخل بثقلها العسكري في الصراع الأهلي بالرغم من الاتهامات المتكررة للجماعات المتمردة بإمداد قوات القذافي بالمقاتلين الأفارقة والمعدات والذخيرة، إلا أن وزير خارجية الجزائر كان دائما ينفي هذه الاتهامات. وربما الموقف الجزائري العلني والأكثر وضوحا الذي كان يخدم موقف الحكومة الليبية في بداية الأزمة هو رفض التدخل العسكري الأطلسي في الأزمة الليبية ودعم المتمردين لوجستيا وبواسطة القصف الجوي للوحدات القتالية الليبية خاصة تدمير القوات الجوية، المطارات وقطاع الدبابات ومخازن الأسلحة. لقد كان ينظر صناع القرار في وزارة الخارجية الجزائرية بأن التدخل الأطلسي في الأزمة الليبية سوف يعرض الاستقرار الأمني للمنطقة ككل، ويدمر البنية الأمنية والسوسيولوجية للمجتمع الليبي وليس أن يسقط حكومة معمر القذافي فقط. ظهر الخلاف مبكراً بين الجزائر والحكومة الجديدة في طرابلس بسبب استقبال الأولى لبعض أعضاء عائلة معمر القذافي من النساء، إذ طالبت الحكومة الليبية بتسليمهم إليها لمحاكمتهم، في مقابل ذلك اعتبرت الحكومة

الجزائرية العملية إنسانية بحتة وأنهم ممنوعون من الإدلاء بأي تصريحات أو أنشطة مناهضة للحكومة الليبية كما أكدت أن الجزائر ترفض اتخاذ أراضيها لأي أنشطة عسكرية ضد جيرانها، وأن ما يجري في ليبيا شأن داخلي يخص الليبيين وحدهم؛ وهذا يعني النأي بالنفس عن الخلافات السياسات بين القوى الليبية الجديدة، والجهود الأمنية-العسكرية سوف تتركز فيما بعد اختفاء حكومة معمر القذافي على توفير الغطاء الأمني المناسب لمجال جغرافي طوله 900 كلم في المنطقة الحدودية بين البلدين من أجل منع تدفق مصادر التهديد إلى أراضيها ومنع أي تنسيق عسكري محتمل بين تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وأنصار الشريعة أو داعش في ليبيا.

وفق هذه المفهمة السياسية-الأمنية، تتضمن الإستراتيجية الجزائرية نحو ليبيا ما يلي:

- دعم الاستقرار الوطني،
- الإبقاء على مسافة واحدة من كل الأطراف،
- تعزيز الحوار السياسي الوطني،
- دعم دور الأمم المتحدة في إدارة الحوار الليبي-الليبي وتكوين حكومة وحدة وطنية،
- احتواء أنشطة تجارة الأسلحة، تدفق اللاجئين وأفراد الجماعات المسلحة المتطرفة
- مبادرات التدخل العسكري الخارجي لدعم طرف ضد آخر في الأزمة الليبية التي هي أصلا بالغة التعقيد.

كانت كل المواقف والأنشطة والمبادرات والتصريحات تجري ضمن مفهمة الإطار السياسي-الأمني المشار إليه سابقا، إذ بادرت الجزائر في شهر ماي 2014 إلى دعوة وزراء خارجية دول جوار ليبيا للاجتماع على هامش الاجتماعات الوزارية لمنظمة عدم الانحياز في الجزائر، من أجل التشاور حول الأزمة الأمنية المتصاعدة على خلفية الانقسام الحكومي والصدام المسلح العنيف في مطار طرابلس والسيطرة على العاصمة ومدينة بنغازي بتاريخ 30 جويلية 2014؛ وكذا احتواء التداعيات الأمنية والإنسانية لتجدد النزاع الأهلي في ليبيا. بالطبع كانت المقاربات متباينة بشكل شديد خاصة بين الرؤية المصرية المدفوعة بالمشاكل الأمنية المحلية والرؤية الجزائرية الحريصة على إنهاء النزاع الأهلي على حدودها الشرقية الطويلة. ثم جاء الاجتماع الثاني في غينيا في شهر جوان 2014 على هامش القمة الإفريقية، من أجل بلورة مزيد من الرؤى والمقاربة حول مساعدة الليبيين في تجاوز المحنة الأمنية دون مزيد من الدماء وتفادي احتمالات تقسيم الدولة الليبية إلى إمارات تسيطر عليها الجماعات المتشددة.

واجهت الدبلوماسية الجزائرية وضعاً إقليمياً معقداً خاصة من قبل تلك الدول (تشاد، النيجر ومصر) التي كانت تدافع عن التدخل العسكري غير المحسوب في الأزمة الليبية لتصبح جزءً من المشكلة بدل الحل وتزيد من تعقيد النزاع الأهلي، ضمن بيئة أمنية إقليمية هشة وتصاعد التهديدات الإرهابية عبر الصحراء الإفريقية.

انعقد الاجتماع الثالث لوزراء خارجية دول الجوار الليبي في مدينة الحمامات التونسية الذي توسع إلى ممثلي كل من الجامعة العربية والاتحاد الإفريقي، وكان يندرج ضمن الخيار السياسي للدبلوماسية الجزائرية التي كانت تدفع باستمرار نحو الحلول السلمية والحوارات السياسية ودعم المصالحة الوطنية بين الفرقاء الليبيين والاحتواء الجماعي لآثار انهيار النظام الأمني العسكري في ليبيا وإعادة تأهيل المؤسسات والبنية التحتية للدولة الليبية. لقد كانت المخرجة المهمة لهذا الاجتماع الإقليمي، البيان الختامي الذي أكد في ديباجته على: "ضرورة احترام وحدة ليبيا وسيادتها وسلامتها الترابية، ووقف كافة العمليات العسكرية التي تقوم بها المليشيات المختلفة، ودعوة كافة الأطراف السياسية في ليبيا إلى حل خلافاتها عبر الحوار وانتهاج مسار توافقي [في معالجة المشاكل السياسية والأمنية العالقة]"[29]. بالتمعن في هذا المقطع من البيان الختامي، يمكن ملاحظة بسهولة تأثير المقاربة الجزائرية في حل الأزمة الليبية على الاجتماع الإقليمي، والاعتماد على الإقناع والأطروحة الموضوعية التي تحد الأزمة وفي نفس الوقت تكون أقل كلفة للأطراف الإقليمية عندما لا تتورط بطريقة أو بأخرى في الدم الليبي.

لم تركز الدبلوماسية الجزائرية فقط على التنسيق الإقليمي مع دول الجوار الليبي، وإنما امتدت إلى البيئة الداخلية الليبية، من خلال العمل على مساعدة الأطراف السياسية الليبية على الحوار مع بعضها البعض والتوافق

---

[29] مقدم زياد، 2014/09/16، الأزمة الليبية والتحرك المصري في ظل الأبعاد الإقليمية والدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: http://acpss.ahram.org.eg/News.aspxSerial ، تاريخ الاطلاع 2015/02/03.

على مقاربات سياسية مشتركة لتخطي عقبة المرحلة الانتقالية. أدت هذه الجهود السياسية إلى تنظيم اجتماعات ضمّت ممثلين عن الأحزاب السياسية، قادة سياسيين وعناصر من المجتمع المدني الليبي. من بين هذه المبادرات، الاجتماع الذي عقد بتاريخ 10 و11 مارس 2015 بالجزائر وحضره الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا السيد برناردينو ليون (***Bernardino León***) وممثلة الاتحاد الأوربي المكلفة بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية السيدة فديريكا موغبريني (**Mogherini Federica**)، وبعد يومين من الحوار السياسي بين ممثلي الأحزاب السياسية وشخصيات مستقلة وناشطين حقوقيين؛ توّج الاجتماع بصياغة بيان مشترك وختامي تضمن مجموعة من النقاط المهمة وهي كالتالي:

1) تأكيد المجتمعين على ضرورة التعهد بحماية وحدة ليبيا الوطنية والترابية واستقلالها وسيادتها على أراضيها وبالتالي رفض أي شكل من أشكال التدخل الخارجي في الأزمة الأمنية الليبية.

2) الالتزام بالإعلان الدستوري المتضمن لمبادئ ثورة 17 فبراير القائمة على أسس العدالة وحقوق الإنسان وبناء دولة القانون والمؤسسات.

3) الالتزام باحترام العملية السياسية المبنية على قواعد اللعبة الديمقراطية والتداول السلمي على السلطة.

4) التأكيد على دعم الحوار بمساراته المختلفة وإعلان الرغبة الجماعية على إنجاح أعماله في أقرب وقت ممكن، بشكل يؤدي إلى تشكيل حكومة توافقية ووضع ترتيبات أمنية تتضمن وقفا دائما لإطلاق النار وانسحاب

التشكيلات المسلحة من المدن ووضع جدول زمني لجمع السلاح وحل جميع المليشيات المسلحة.

5) تأكيد المشاركين التزامهم التام بإعادة تنظيم وبناء قوات مسلحة وشرطة وأجهزة أمنية تقوم بحماية وسلامة أمن المواطنين وحماية التراب الوطني[30].

الموقف الأكثر حداثة كان حول إعلان التوقيع بالأحرف الأولى على "ميثاق السلم والمصالحة" بين الأطراف السياسية الليبية بتاريخ 11 جويلية 2015 في مدينة الصخيرات المغربية، بالرغم من غياب الطرف المحاور الآخر وهو المؤتمر الوطني العام؛ إلا أن مضمون الميثاق بصفة عامة يستجيب للخطوط العامة التي تتبناها الدبلوماسية الجزائرية إزاء الأزمة الأمنية الليبية، والتي منها:

- الدعوة إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية بشكل توافقي،
- إنهاء المظاهر المسلحة في الشوارع،
- رفض الإرهاب والتطرف بكل أشكاله وعودة مؤسسات الدولة للعمل.

أعلنت الجزائر دعمها لمبادرة السلم والمصالحة لأنها تتسق مع المسارات الكبرى للموقف الجزائري نحو دول الجوار وإستراتيجية تسوية الأزمات الإقليمية وتثبيت الاستقرار الإقليمي، بغض النظر عن المكان الذي أعلنت منه المبادرة الأممية وتوقيع الأطراف الليبية عليها.

---

[30] البيان الختامي لاجتماع الأحزاب السياسية الليبية والنشطاء السياسيين في الجزائر بتاريخ 10 و11 آذار/مارس 2015.

عنصر القوة في الموقف الجزائري أنه غير مكلف من الناحية الأمنية بأن لا يورطها في مستنقع النزاعات الأهلية الليبية من جهة، وثانيا أنه متسق مع المسار العام للجهود الدولية بواسطة الأمم المتحدة الرامية إلى معالجة الأزمة بواسطة الحوار السياسي وصناعة التوافقات المشتركة بين الأطراف الرئيسية في النزاع الأهلي. وهذا يجعل الدبلوماسية الجزائرية لا تصطدم مع الإرادة الدولية، وفي نفس الوقت يكسبها مكانة الدولة الباحثة عن السلم الإقليمي. هناك العديد من المبررات التي أثرت على توجهات الدبلوماسية الجزائرية نحو الأزمة الليبية وصاغت أبعاد ومضامين تثبيت الاستقرار الإقليمي، يأتي في مقدمتها:

- تفادي التورط المباشر في النزاعات الأهلية الذي يحولها سريعا إلى طرف في النزاع،
- توفير الموارد الأمنية والاقتصادية،
- تعزيز التعاون الأمني الإقليمي،
- احتواء التهديدات الإرهابية والتصرف في اتساق مع مسارات الدبلوماسية الدولية للأمم المتحدة والقوى العظمى إزاء مشكلات المنطقة؛ خاصة عندما يتعلق الأمر بالمصالح الحيوية المطلوبة من قبل القوى العظمى كالنفط الليبي.

خلاصة واستنتاجات:

العامل المساهم في استمرار حالة عدم الاستقرار الأمني في ليبيا وانتشارها إلى المستويين الإقليمي والدولي محدد في غياب الدولة

المؤسساتية، وعدم تمكن نخب ما بعد الثورة من التوصل إلى اتفاق حول الشكل النهائي للكيان السياسي الشرعي بفعل طبيعة البنية السوسيولوجية وغياب مجتمع الحداثة، ويمكن تلخيص أهم النتائج التي توصلن إليها هذه الدراسة في النقاط التالية:

- المخرجة الأمنية أن النزعة القبلية المحافظة حول المجتمع، الثقافة السياسية ومشروع المجتمع، شكلت المناخ المناسب لتوليد التطرف والجماعات المتشددة التي ساهمت لاحقا في عطب السلم الأهلي؛ ومن ثم أصبحت تشكل عيبا وظيفيا للجماعات السياسية في التعامل مع تعقيدات الوضع السياسي والأمن عقب اختفاء نظام معمر القذافي.
- امتد تأثير الثقافة القبلية إلى فترة ما بعد القذافي حيث المناخ الديمقراطي المفتوح على مصراعيه وبدون قيود ؛ الذي ساعد على تغذية الثقافة القبلية وشيوعها عبر الإقليم والمدفوعة بروح الانتقام لدى البعض والخوف من خسارة الامتيازات السياسية السابقة لدى البعض الآخر.
- إحدى تعقيدات الأزمة الأمنية الليبية غياب مجتمع مدني فعال وعريض القاعدة يستطيع أن يلعب دور الخيار الثالث بين الجماعات المسلحة والحكومة ويمارس دور الوسيط المحاكي للتجربة التونسية في إدارة أزمة الانتقال الديمقراطي.
- خلق شيوع النزعة القبلية في ليبيا أعباءً متزايدة على الاستقرار الأمني من خلال التأثير على اتجاهات الناس نحو بعضهم

البعض عبر تلك التصنيفات الضيقة وإدراك بعضهم البعض على أساس الانتماءات القبلية وليس مبدأ المواطنة[31] الذي يصفُ الناس ضمن فئة واحدة يتنافسون ويتفاعلون على قدم المساواة التي تمنحها صفة المواطنة.

- تصب مخرجات الجهود الدبلوماسية الجزائرية في عملية ما خلف الإطار الإقليمي المحيط بالأزمة الأمنية الليبية، والمشجع على الحوار السياسي الداخلي الشامل لكل القوى السياسية والمجتمعية والعسكرية ودفعها نحو بعضها البعض للتفاعل الإيجابي، وبناء مؤسسات الدولة وصناعة السلم الأهلي.
- الأمننة الإقليمية للبيئات الوطنية لدول شمال إفريقيا بحيث أصبحت قضية الاستقرار أو عدم الاستقرار ليست شأنا داخليا خالصا(ليبيا منفردة) وإنما هو خاص بالمنطقة أو بالدول الجوار بسبب أن الديناميكيات الأمنية المختلفة التي لا تبق حبيسة الحدود الوطنية للدولة، وإنما تخترق الجغرافيا الوطنية لتشمل المنطقة و في بعض الأحيان تتمدد لتشمل مستوى ما بين مناطقي.
- عدم الاستقرار الأمني في ليبيا يولد في السياق الإقليمي وضع أمني مضطرب نتيجة تمدّد التهديدات الأمنية الجديدة عبر الجوار.

---

[31] Andrew Linklater, « Globalization and the Transformation of Political Community, » In The Globalization of World Politics : An Introduction to International Relations, ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd (New York: Oxford University Press, 2001), pp. 621-26.

قائمة المراجع:

أولاً: الكتـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــب:

أ-باللغة العربية:

1. إبراهيم، عبد الكريم. جواد ،الحمد خيري عمر. الكيالي، عبد الحميد .محمد الجمل. و الأسمر مروان . دراسات إستراتيجية: **تقدير موقف الثورات العربية.** ط 1 . عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2012.
2. أبو القاسم، مصطفى عبد الله.**قضايا وأزمات دولية معاصرة: النظرية والتطبيق.** ط 2 .الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1997.
3. أغسطيني، هنريلودي. **سكان ليبيا.** ترجم من طرف خليفة محمد التليسي. ليبيا: الدار العربية للكتاب، 1990.
4. انديشة، أحمد محمد. **التاريخ السياسي والاقتصادي للمدن الثلاث في ليبيا.** مصراتة: دار و مكتبة الشعب، 2004.
5. أوغلو، أحمد داود.**العمق الاستراتيجي: موقع تركيا في الساحة الدولي.** ترجم من طرف محمد جابر وطارق عبد الجليل، مر. بشير نافع وبرهان كوروغلو. ط 2 . الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2011.
6. اينيس ل . كلود.**النظام الدولي والسلام العالمي.** ترم من طرف عبد الله العريان . القاهرة: دار النهضة العربية، 1964.

7. باهي، سمير. **تأثير التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة على السياسات الخارجية للدول المغاربية**. ط1. الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014.
8. بشارة ،عزمي. **في الثورة و القابلية للثورة**. ط2. قطر: المركز العربي للأبحاث و دراسات السياسات، 2014.
9. بن خلدون عبد الرحمان ، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، 7أج. يروت: دار الكتب العلمية، 1992.
10. بن نبي مالك، ترجمة: شاهين عبد الصابور، **مشكلات الحضارة: مشكلة الثقافة**، ط4، دمشق: دار الفكر للطباعة والتوزيع و النشر، 1984.
11. بوتومور، توم.**مدرسة فرانكفورت**.ترجم من طرف هجرس سعد. ليبيا، طرابلس: دار أوربا، 1998.
12. بوحوش عمار والذنيبات محمود، مناهج البحث العلمي و طرق إعداد البحوث، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995.
13. بورديو، بيير.**الرمز والسلطة.** ترجم من طرف بنعبد العالي عبد السلام. ط3.المغرب: دار توبقال للنشر، 2007.
14. بوطالب، محمد نجيب. **الظواهر القبلية و الجهوية في المجتمع العربي المعاصر: دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية**. ط1. الدوحة: المركز العربي للدراسات و الأبحاث، 2012.

15.تشومسكي، نعوم.**الدولة الفاشلة: إساءة استعمال القوة و التعدي على الديمقراطية**. ترجم من طرف الكعكي سامي. بيروت: دار الكتاب العربي، 2007.

16.تشيف نيمانيكولا ، نظرية علم الاجتماع، تر. محمود عودة وآخرون ، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1997.

17.توفيق، سعد حقي توفيق.**مبادئ العلاقات الدولية**. ط 1 . عمان: دار وائل للنشر، 2000.

18.جبارة، عطية جبارة.**علم الاجتماع الإعلام**.الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطبعة و النشر، 2001.

19. جدالرب ،حسام الدين. **الجغرافيا السياسية**_ط1. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية،2009.

20.جهاد ،عودة ، و أحمد، علي إبراهيم. **العنف السياسي و الانقسام المجتمعي في ليبيا**. ط 1. القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015.

21.الحديثي، عباس غالي.**نظريات السيطرة الإستراتيجيةوصراع الحضارات**.الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2004.

22.ختاوي، محمد. **النفط و تأثيره في العلاقات الدولية.** ط1. بيروت: دار النفائس للطباعة و النشر والتوزيع، 2010.

23.خضر ،خضر. **مفاهيم أساسية في علم السياسة.** لبنان، طرابلس: المؤسسة الحديثة للكتاب، د.ت.ن.

24.خميس، كامل أحمد ، بلال ،عبد الله، و الفقيه عبد الله. **الديمقراطية المتعثرة: مسار التحركات العربية الراهنة من أجل الديمقراطية**. ط1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014.

25.دوركايم إميل.**قواعد المنهج في علم**. الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1990.

26.الدوري، عدنان طه.**العلاقات السياسية الدولية**. ط4. طرابلس: الجامعة المفتوحة، 1998.

27.الديجاني، محمد سليمان ، و الديجان ،منذر سليمان .**منهجية البحث العلمي في علم السياسة**. عمان: دار زهران، 2008.

28.روبرت، جوفر، وإدواردز أليستار.**المعجم الحديث للتحليل السياسي**. ترجمة من طرف الجلبي سمير عبد الرحيم . بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1999.

29.شيخ صلاح الدين ، **منهجية البحث العلمي للجامعيين**، الجزائر: دار العلوم، 2003.

30.الصاوي محمد مبارك محمد الصاوي، **البحث العلمي: أسسه و طريقة كتابته**، ،القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1992.

31.عز الدين احمد علي ، التنمية **المعاقة في ليبيا: دراسة تحليلية نقدية لعقود الظلام الأربعة** ،ليبيا: وزارة الثقافة والمجمع المدني، 2013.

32.عوض محمود عباس، **في علم النفس الاجتماعي**،بيروت: دار النهضة العربية، 1980.

33.وناس المنصف ، **الشخصية الليبية: ثالوث القبيلة، والغنيمة والغلبة** ،د. د.ن: الدار المتوسطية للنشر، 2014.

1. باللغة الأجنبـــــــــــــــــــــــية:

34. AartScholte, Jan. Global Civil Society: in Perspective on World Politics, 3rd ed., ed. Richard Little and Michael Smith. London and New york: Routledge Taylor & Francis Group, 2006.

35. Adler ,Emanuel,and Barnett, Michael . Security Communities inTheoretical Perspective: in Security Communities.United Kingdom : Cambridge University Press, 1998.

36. Andrew Linklater, « Globalization and the Transformation of Political Community, » In The Globalization of World Politics : An Introduction to International Relations, ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd New York: Oxford University Press, 2001.

37. Booth, Ken .Security and Emancipation," in The Transition to the Post-Cold War Security Agenda, ed. Barry Buzan and Lene Hansen .Los Angeles London New Delhi Singapore: SAGE Publications, 2007.

38. Brown ,Chris. Development and Dependecy,: In International Relations: A Handbook of Current Theory,

ed. Margot Light and A. J. R. Groom ,Great Britain: Frances Pinter (Publishers) Limited, 1985.

39. Brzezinski, Zbigniew.The Choice : Global Domination or Global Leadership. New York: A Member of the Perseus Books Group, 2004.

40. Buzan Barry. Economic Structure and International Security: The Limits ofthe Liberal Case," in The Transition to the Post-Cold War Security Agenda, ed. Barry Buzan and Lene Hansen .Los Angeles London New Delhi Singapore: SAGE Publications, 2007.

41. Buzan ,Bary ,and Waever, Ole. Regions and Powers :The structure of international security. Cambridge,New York : Cambridge University Press,2003.

42. Cornelius Friesendorf,and Christopher Daase.Conclusion: analyzing and avoiding unintended consequences of security governance:in Rethinking Security Governance :The problem of unintended Consequences ed. Christopher Daase and Cornelius Friesendorf.USA and Canada: Routledge, 2010.

43. Daniel S. Papp, Contemporary International Relations: Frameworks ForInderstanding, 5th ed. (New York: Macmillan College Publishing Company, 1994.

44. Gnatieff ,Michael .Intervention and State Failure. Dissent Magazine, Winter 2002, p.118.

45. J. Morgenthau ,Hans. Politics Among Nations: The Struggle For Power And Peace, 5th ed. New York: Alfred A Knof, 1978.

46. J. Weltman,John. Managing Nuclear Multipolarity," in The Cold War and Nuclear Deterrence, ed. Barry Buzan and Lene Hansen .Los Angeles London New Delhi Singapore: SAGE Publications, 2007.

47. Jack S. Levy, "The OffensiveIDefensive Balance of Military Technology: A Theoretical and Historical Analysis,"inThe Cold War and Nuclear Deterrence, ed. Barry Buzan and Lene Hansen (Los Angeles London New Delhi Singapore: SAGE Publications, 2007.

48. Joenniemi,Pertti,. A Deutschian security community? Nordic peace reframed," In Contemporary Security Analysis and Copenhagen Peace Research, ed. Stefano Guzzini and Dietrich Jung .London :Routledge, 2004.

49. K. J. Holsti; The Diplomacy of Security: inModern Diplomacy, ed. Andrew F. Cooper, Jorge Heine and Ramesh Thakur .United Kingdom: Oxford University Press, 2013.

50. Kaldor,Mary. The Globalizing War Economy: in Perspective on World Politics. 3rd ed. ed. Richard Little

and Michael Smith .London and New york: Routledge Taylor & Francis Group, 2006.

51. Kenneth N. Waltz. The Stability of a Bipolar World ," in The Cold War and Nuclear Deterrence, ed. Barry Buzan and Lene Hansen .Los Angeles London New Delhi Singapore: SAGE Publications, 2007.

52. Mearsheimer,John.The Tragedy Of Great Power Politics. New York, London: W. W. Norton & Company, 2003.

53. Morgenthau Hans J.Another "Great Debate": The National Interest of the United States," in The Cold War and Nuclear Deterrence,ed. Barry Buzan

54. Mouritzen,Hans.Kenneth Waltz: a critical rationalist between international politics and foreign policy," in The Future of International Relations Masters in the Making?, ed. IverB.Neumann and Ole Wæver.London, New York: Routledge, 1997.

55. Zeev Maoz, National Choice sand International Process ,Cambridge, New York, Port Chester, Melbourne, Sydney: Cambridge University Press, 1990.

ثانياً: المجلات والدوريـــــــــــــــــــــات:

56. بن خليف، عبد الوهاب . أزمة **المواطنة في المجتمع الليبي في ظل التوازنات بين القبيلة والدولة."** المجلة الجزائرية للدراسات السياسية. 1جوان 2014.

57. بوطالب محمد نجيب ، **الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر: دراسة مقارنة للثورتين التونسية و الليبية**، ط1، قطر، الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسات السياسات، 2012.

58. السياسة الدولية، **اتجاهات نظرية: الشارع القوى الأكثر تأثيرا في فترات ما بعد الثورات**، العدد 187، يانير 2012.

59. السياسة الدولية، **اتجاهات نظرية: القوة، كيف يمكن فهم تحولات القوة في السياسة الدولية**، العدد 188، أبريل 2012.

60. السياسة الدولية، **التحولات الانتقالية المؤثرة في تشكيل مستقبل النظام العالمي**، العدد 187، يناير 2012.

61. السيد،ياسين.**أمن البحر الأبيض المتوسط والعالم العربي**.السياسة الدولية(أكتوبر 1994) 118: 76

62. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **ليبيا ومخاوف الانزلاق في طريق الاقتتال الأهلي الشامل**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

63. مركز المسبار للدراسات والبحوث، **الإسلاميون في ليبيا بعد الثورة: نوفمبر**، دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2012.

ثالثاً: المواقع الالكترونيـــــــــــــــــة(معطيات وأشكال ومقالات):

64. الأنابيب من الأحواض الجوفية عبر الصحراء الليبية:. امتداد خطمتوفر على الرابط http://www.arabency.com/ar/

65. حقول وأنابيب النفط والغاز الليبي: متوفر على الرابط التالي :

http://images.google.fr/imgres?imgurl=http%3A%2F%2Farchive.aawsat.com

66. الاحتكام للسلاح: رهانات حفتر ومآلات تحركه، 2014/06/04، متوفر على الموقع الإلكتروني.التالي:
http://www.aljazeera.net/news/arabic/2015/2/11/%D، تاريخ الاطلاع: 2015/02/11.

67. الاحتكام للسلاح: رهانات حفتر ومآلات تحركه، 2014/06/04، متوفر على الموقع الإلكتروني
التالي:http://www.aljazeera.net/news/arabic/2015/2/11/%D، تاريخ الاطلاع: 2015/02/11.

68. إغراءات السلاح: مزالق قطع شعرة الشرعية بليبيا، 2014/03/10، متوفر على الموقع الإلكتروني التالي:
http://www.aljazeera.net/news/arabic/2015/2/11/%D، تاريخ الإطلاع 2015/02/11.

69. الأمن في ليبيا: شرعية الدولة وسطوة السلاح، 2012/01/29، متوفر على الموقع الإلكتروني التالي:
http :studies.aldjazeera.net/ar/positionestimate/201201/201212 1931731697805.html، تاريخ الاطلاع 20 سبتمبر 2015.

70. بوابة الوسط "الأمم المتحدة تقر بفشل حظر الأسلحة في ليبيا،" 28 فبراير 2015، متوفر على الموقفع الإلكتروني التالي:
http://www.alwasat.ly/ar/news/libya/63399/ تاريخ الاطلاع: 2015/05/31.

71. بوابة الوسط، 24 فبراير 2015، الثني: أميركا تتجاهل تدفق السلاح بليبيا و«بوكو حرام» داخل أراضينا، متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: http://www.alwasat.ly/ar/news/libya/62850/، تاريخ الاطلاع: 31ماي 2015.

72. عبد الرحمن اميني، الجزائر: حجز 150 قطعة سلاح على الحدود مع ليبيا ومالي والنيجر، بوابة الوسط، 10 يناير، 2015، متوفر على الموقع الإلكتروني التالي:http://www.alwasat.ly/ar/news/libya/55789/ تاريخ الطلاع: 31 ماي 2015.

73. تقرير "إنترناشيونال بيزنس تايمز" الأمريكي يحذّر: "استمرار تهريب الأسلحة من ليبيا يهدد استقرار الجزائر وتونس"،متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: http://www.alg360.com/%D تاريخ الاطلاع: 2015/05/31.

74. موجة تهريب غير مسبوقة للأسلحة الليبية إلى الجزائر 20 أغسطس 20115، متوفر على الموقع الإلكتروني التالي :
http://www.alg360.com/%D/125654 ، تاريخ الاطلاع 2015/05/31.

75. موجة تهريب غير مسبوقة للأسلحة الليبية إلى الجزائر 20 أغسطس 20115، متوفر على الموقع الإلكتروني
التالي:http://www.alg360.com/%D/1259751 ، تاريخ الاطلاع: 2015/05/31.

76. تقارير حقوقية و إعلامية، متوفر على الموقع الإلكتروني التالي:
http://www.guardian.co.uk/world/2011/feb/17/libyan-protesters-prepare-for-day- .of-rage. تاريخ الاطلاع ديسمبر 2015.

77. مخفي منصورية ، نظام القذافي في قبضة القبائل الليبية، مارس 2011، مقال من مركز الجزيرة للدراسات، متوفر على الموقع الإلكتروني بتاريخ فبراير 2014www.aljazeera.net/studies،

78. الصراعات القبلية بالقرب من المنشآت النفطية عام 2012، أخبار ليبيا السياسية، متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: http://www.un.org/events/res_1325e.pdf ، تاريخ الاطلاع: 15 نوفمبر 2013

79. زياد مقدم ، 2014/09/16، الأزمة الليبية والتحرك المصري في ظل الأبعاد الإقليمية والدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: http://acpss.ahram.org.eg/News.aspxSerial، تاريخ الاطلاع 2015/02/03.

80. الجزائر تتحرك لوقف فوضى السلاح الليبي،" 28 فبراير 2015، متوفر على الموقع الإلكتروني التالي:http://www.akhbarelyoum.dz/ar، تاريخ الاطلاع: 31 ماي 2015.

81. د ب أ، أ ف ب - بني غازي، الجيش الجزائري يحبط تهريب أكثر من 40 صاروخا من ليبيا، متوفر على الموقع الإلكتروني التالي:2014/02/28،

http://www.al-madina.com/node/51467 ، تاريخ الاطلاع : 31 ماي 2015.

82. تقرير بعثة المجتمع المدني لتقصي الحقائق في ليبيا، يناي2012 ،متوفر على الموقع الإلكتروني التالي:
http://www.nato.int/cps/en/natolive/71679.htm، تاريخ الاطلاع: 2015/08/15.

83. تقرير بعثة المجتمع المدني لتقصي الحقائق في ليبيا، يناير 2012، متوفر على الموقع الإلكتروني التالي:
http://www.hrw.org/news/2011/01/10/libya-government-attacks-misrata-kill-civilians، تاريخ الاطلاع جوان 2015.

84. تقرير بعثة المجتمع المدني لتقصي الحقائق في ليبيا، يناير 2012،متوفر على الموقع الإلكتروني التالي:
http://www.nato.int/cps/en/natolive/71679.htm، تاريخ الاطلاع 2015/08/15

85. تقرير بعثة المجتمع المدني لتقصي الحقائق في ليبيا، يناير2012 ،متوفر على الموقع الإلكتروني التالي:
http://www.nato.int/cps/en/natolive/71679.htm، تاريخ الاطلاع 2015/08/15

86. الحوار الليبي: التحديات وفرص النجاح المحدودة، 2015/02/12، متوفر على الموقع الإلكتروني التالي:D%/
http://www.aljazeera.net/news/arabic/، تاريخ الاطلاع: 2015/02/11.

87. الحوار الليبي: التحديات وفرص النجاح المحدودة، 2015/02/12، متوفر على الموقع الإلكتروني التالي:
http://www.aljazeera.net/news/arabic/2015/2/11/%D ، تاريخ الاطلاع:

88. الحوار الليبي: التحديات وفرص النجاح المحدودة، **متوفر على الموقع الإلكتروني التالي:**

89. رويترز، 15 فبراير 2012 ، "Some 5,000 militia men join new Libyan army"، متوفر على الموقع الإلكتروني التالي:http://www.reuters.com/ar، تاريخ الاطلاع: 2013/03/06.

90. عبدالرحمن أميني، حرب يومية ضد مهربي السلاح الليبي إلى الجزائر، 7 أبريل 2015، متوفر على الموقع الإلكتروني التالي:
http://www.alwasat.ly/ar/news/libya/69259/، تاريخ الاطلاع: 31 ماي2015.

91. عبدالرحمن أميني، حرب يومية ضد مهربي السلاح الليبي إلى الجزائر، 7 أبريل 2015، متوفر على الموقع الإلكتروني التالي:
http://www.alwasat.ly/ar/news/libya/69259/، تاريخ الإطلاع: 31 ماي2015.

92. عبيد إميجن، انتشار السلاح الليبي والتعقيدات الأمنية في إفريقيا، أكتوبر 2014، مركز الجزيرة للدراسات، متوفر على الموقع الإلكتروني التالي:http://studies.aljazeeranet، تاريخ الإطلاع فبراير 2015.

93. فزان: معركة القذافي الأخيرة، **2011/09/12**، متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: http://studies.aljazeera. net، تاريخ الاطلاع: فبراير 2015.

94. كامل عبد الله، دور السلاح في إشعال الصراعات الداخلية في ليبيا، 2012/04/03، متوفر على الموقع الإلكتروني التالي:
http/www.siyassa.org/ newsContent/2/106 /2239/، تاريخ الاطلاع: مارس 2013.

95. ليبياوالفيدرالية: سياقات الماضي ومآلات المستقبل، 2012/04/26، متوفر على الموقع الإلكتروني
التالي:http://www.aljazeera.net/news/arabic/2015/2/11/%D، تاريخ الاطلاع 2015/02/11.

96. مذكرات اعتقال عائلة القذافي، متوفر على الموقع الإلكتروني التالي :
http://www.icrc.org/eng/resources/documents/news-release/2011/libya-news-2011-03-10.htm. تاريخ الاطلاع جوان 2015